Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
الوزيـــر

D.....2467.1181/DEPP

18 سبتمبر 2018

إلـــــى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: احترام آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

المرجـــع: - رسالتي رقم 2178 بتاريخ 17 غشت 2017 المتعلقة بالبوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات ممولي المؤسسات والمقاولات العمومية.
- رسالتي رقم 1605-2 بتاريخ 28 ماي 2014 المتعلقة بتحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لقد أكد جلالة الملك نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2018، على أنه *"يتعين على الإدارات العمومية، وخاصة الجماعات الترابية، أن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، ذلك أن أي تأخير قد يؤدي إلى إفلاسها، مع ما يتبع ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل. فكيف نريد أن نعطي المثال، إذا كانت إدارات ومؤسسات الدولة لا تحترم التزاماتها في هذا الشأن"*.

وعلى صعيد آخر، حث منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 على ضرورة العمل على ضمان استرداد المقاولات وخاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا لمستحقاتها المالية في آجال معقولة.

2

هكذا، وباعتبار المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا حيويا في دينامية الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يخص الاستثمار والطلبيات العمومية، فإنه ينبغي عليها أن تكون قدوة وأن تمثل نموذجا في مجال احترام آجال أداء مستحقات المقاولات وعلى الخصوص المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا.

لكن، وكما تعلمون، فإن التتبع الذي تقوم به المصالح المختصة لهذه الوزارة أبان عن عدم احترام بعض هذه المؤسسات والمقاولات العمومية لآجال الأداء، وذلك رغم توفرها في بعض الأحيان على الموارد المالية.

لذا، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية اتخاذ كافة التدابير الضرورية لأجل تقليص آجال الأداء بإصدار الأمر بدفع وأداء المستحقات المتعلقة بالطلبيات العمومية وعدم تجاوز الآجال المتعاقد بشأنها.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تظافر جهود جميع الأطراف المعنية من وزارات وصية وهيئات الحكامة ومصالح المراقبة ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا السياق، فإن مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوون إلى العمل على:

- إعادة النظر في المساطر المعتمدة بهذا الصدد من أجل تبسيطها وتحديد المسؤوليات؛
- وضع نظام معلوماتي وآليات مناسبة لتتبع وقياس التقدم المنجز في هذا المجال؛
- إصدار ونشر بيانات دورية تتعلق بتطور حجم مستحقات المقاولات وآجال أدائها والإجراءات التي تم أو من المزمع اتخاذها من أجل معالجة إشكالية تفاقم تلك المستحقات والآجال المتعلقة بأدائها؛
- السهر على معالجة الشكايات الواردة من الممونين بشأن مستحقاتهم، خاصة من خلال التفاعل الإيجابي مع البوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات ممولي المؤسسات والمقاولات العمومية التي سيتم الشروع في استعمالها ابتداء من شتنبر 2018.

ومن جهة أخرى، فإن المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد والمالية ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوون ليجعلوا من مناقشة مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية مناسبة سانحة لتحديد الإجراءات والالتزامات الضرورية لتقليص آجال الأداء مع السهر على التتبع الدوري للإنجازات في هذا المجال.

وأخذا بعين الاعتبار لدور هيئات الحكامة من مجالس إدارية ومجالس رقابة وهيئات مماثلة في تقييم وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، ينبغي الحرص على أن تشكل مسألة أداء مستحقات الممونين نقطة دائمة في جدول أعمال هذه الهيئات، خاصة في إطار لجن التدقيق المنبثقة عن هذه الهيئات. وهكذا، فإن هذه الهيئات مطالبة برسم أهداف محددة لتقليص آجال الأداء طبقا لجدولة زمنية دقيقة وبالسهر على تتبع التقدم الحاصل في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر، فإن الأعوان المكلفين بمراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبون بمضاعفة جهودهم من أجل احترام آجال معالجة الملفات المعروضة عليهم والعمل على إنجاز مهمات رقابية تتعلق بمدى احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والتعاقدية المتعلقة بآجال الأداء.

وكما تعلمون، فقد تم إحداث مرصد آجال الأداء بمقتضى المرسوم رقم 2.17.696، الصادر في تاريخ 18 ديسمبر 2017، طبقا للقانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء الصادر في 25 غشت 2016. وسيقوم هذا المرصد بنشر تقرير سنوي يتضمن حصيلة تطور ممارسات المقاولات في مجال أداء ديون الممونين وآجال أدائها.

لذا، أهيب بكم الانخراط التام في إنجاح دور هذا المرصد الوطني وذلك عبر موافاة مديرية المنشآت العامة والخوصصة بنسخة من البيانات والمعطيات الدورية التي تعدونها في إطار عملية التتبع المستمر لآجال الأداء وكذا الإجراءات المتخذة من طرفكم من أجل معالجة إشكالية تراكم ديون الممونين وتقليص آجال أدائها.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

إمضاء : محمد بنشعبون